المحور الثاني: أشخاص المجتمع الدولي

2. الشركات المتعددة الجنسيات (الجزء 1)

برزت الشركات المتعددة الجنسيات في المجتمع الدولي كقوة فاعلة في العلاقات الاقتصادية والسياسية والقانونية الدولية بسبب سيطرتها على التجارة العالمية، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بسبب تحرير التجارة الدولية وسهولة نقل رؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية للدول، وتنامي الثورة العلمية والتكنولوجية، خاصة في ظل غياب الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي شهدته الدول النامية، والذي دفها لتبني تشريعات وطنية تفتح المجال للاستثمار الأجنبي الذي بات سمة العلاقات الدولية، هذا ما فتح في نفس الوقت المجال للجدل حول مدى اعتبار هذه الشركات المتعددة الجنسيات كشخص من أشخاص المجتمع الدولي.

1.2. مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات

1.1.2.تعريف الشركات المتعددة الجنسيات

يرد تعبير الشركات المتعددة الجنسيات في المجتمع الدولي بمفاهيم مختلفة فقد يطلق عليها مصطلح الشركات فوق القومية، أو مصطلح الشركات عبر الوطنية، أو مصطلح الشركات الدولية وهي جميعها تعبر عن مفهوم واحد ألا وهو الشركات المتعددة الجنسيات باعتباره المصطلح الأكثر شيوعا واستخدام في المجتمع الدولي.

تعرف الشركات المتعددة الجنسيات بأنها مجموعة من الشركات الوليدة أو التابعة التي تمارس كل منها نشاطا انتاجيا في دول مختلفة حيث تتمتع كل منها بالجنسية دولة معينة وتخضع لسيطرة شركة واحدة وهي الشركة الأم وهي تقوم بإدارة الشركات الوليدة كلها في إطار استراتيجية موحدة.

كما عرفت الشركات المتعددة الجنسيات في إطار الأمم المتحدة التي أطلقت عليها مصطلح الشركات المتعددة الجنسيات بأنها " المؤسسات التي تمتلك أو تسيطر على منشآت إنتاجية أو خدمية خارج الدولة التي توجد بها".

ثم أطلق على هذه الشركات في إطار الأمم المتحدة تسمية الشركات عبر الوطنية والتي عرفت على أنها: " الشركات التي تملكها وتسيطر عليها كيانات من عدة دول".

من خلال هذه التعريفات نستخلص ما يلي:

-أن الشركات المتعددة الجنسيات في واقع الأمر ليست شركة واحدة، بل مجموعة من الشركات تتمتع كل منها بشخصية قانونية مستقلة وتعمل كل منها على إقليم دولة معين تسمى الدولة المضيفة.

-أن هذه الشركات ترتبط ببعضها بروابط اقتصادية تجعل كل منها وكأنها شركة واحدة يكون منبعها الشركة الأصلية المتواجدة في إقليم دولة تسمى الدولة الأم.

-أن يكون موضوع نشاط هذه الشركات هو الاستثمار في مجالات مختلفة ولهذا فقد يكون نشاط هذه الشركات في مجال التنقيب أو استخراج الثروات الطبيعية من الدول المضيفة أو صناعي يستهدف انشاء مصانع لإنتاج السلع أو تجاري أو خدماتي كالسياحة أو فني كنقل التكنولوجيا للدول المضيفة.

2.1.2. خصائص الشركات المتعددة الجنسيات

تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بالخصائص الآتية التي تميزها عن غيرها من الشركات الوطنية.

- ✓ **تعدد فروعها**

فهذه الشركات مكونة من عدة شركات تتمتع كل منها باستقلالية قانونية، حيث يخضع كل فرع من فروع هذه الشركات المتعددة الجنسيات إلى قوانين وطنية متعددة وتتمتع بجنسيات متعددة.

- ✓ **وحدة السيطرة الاقتصادية**

يعد العنصر المميز لهذه الشركات من الناحية القانونية؛ إذ وعلى الرغم من أن هذه الشركات يتمتع كل فرع منها بشخصية قانونية مستقلة، إلا أنها تخضع لوحدة القرار ووحدة

الاستراتيجية الاقتصادية التي تضعها الشركة الرئيسية في الدولة الأم لتلزم بها كل الشركات الفرعية أو الوليدة أي كانت الدولة التي تعمل على اقليمها.

- ✓ **الانتشار الجغرافي**

تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بامتداد نطاق نشاطها كونها تمارس نشاطها خارج الدولة الأم بما لها من إمكانيات هائلة مالية وتكنولوجية تساعدها على بسط نشاطها في أسواق مختلفة من العالم.

- ✓ **ضخامة حجمها**

تختلف الشركات المتعددة الجنسيات عن الشركات الوطنية من ناحية ضخامة حجمها سواء من ناحية رأسمالها الذي يفوق المليارات أو رقم أعمالها أو من ناحية حجم مبيعاتها وانتاجها والإيرادات التي تحققها.

- ✓ **تنوع نشاطها**

حيث تمارس الشركات المتعددة الجنسيات نشاطات دولية عديدة سواء في الإنتاج أو التصنيع أو التصدير أو الخدمات وفي مجالات عديدة أهمها النفط، صناعة السيارات، الأجهزة الالكترونية والإنتاج والتسويق، وذلك في عدد من الدول المضيفة.

2.2. تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على الدولة الأم والدول المضيفة

1.2.2. تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على الدولة الأم

الدولة الأم هي الدولة الأصلية للشركة متعددة الجنسيات ومنها تدار وتراقب الفروع الخارجية للشركة المتعددة الجنسيات، وينعكس نشاط الشركات المتعددة الجنسيات على الدولة الأم من الناحية الإيجابية كما يؤثر عليها بشكل سلبي.

- ✓ **التأثير الإيجابي للشركات المتعددة الجنسيات على الدولة الأم**

ينعكس نشاط الشركات المتعددة الجنسيات على الدولة الأم من الناحية الإيجابية على الصعيد السياسي والاقتصادي.

فمن الناحية السياسية: تلعب الشركات المتعددة الجنسيات دور بارزا لمصلحة الدولة الأم حيث:

-تعتبر وسيلة لربط العلاقات السياسية للدولة الأم ومع الدول المضيفة، وذلك من خلال استخدام الدولة الأم للشركات المتعددة الجنسيات كأداة ضغط على الدول المضيفة التي تمثل في أغلبها دول نامية.

-استخدام الدولة الأم لهذه الشركات لدعم جهات سياسية موالية لها في الدول المضيفة كالأحزاب حكومات، رؤساء، وزراء) وذلك عن طريق تقديم الدعم المالي والإعلامي لهذه الجهات الموالية.

أما من الناحية الاقتصادية: يبرز التأثير الإيجابي للشركات المتعددة الجنسيات على الدولة الأم من الناحية الاقتصادية من خلال ما يلي:

-تنمية الاقتصاد الوطني للدولة الأم من خلال تحصيل الضرائب ذات القيمة كبيرة لصالح الخزينة العامة للدولة الأم خاصة مع ضخامة استثمارات ورؤوس أموال هذه الشركات

-قيام الشركات المتعددة الجنسيات بتزويد الدولة الأم بالثروات الطبيعية والموارد الاستراتيجية من خلال استثماراتها وتأثيرها على الدول المضيفة.

- ✓ **التأثير السلبي للشركات المتعددة الجنسيات على الدولة الأم**

على الرغم من أن الشركات المتعددة الجنسيات تساهم إيجابيا على الصعيد السياسي والاقتصادي للدولة الأم إلا أنها أيضا لها تأثير سلبي من الناحية السياسية والاقتصادية.

فمن الناحية السياسية: تعمل الشركات المتعددة الجنسيات على عرقلة قرارات الدولة الأم المتعلقة بفرض عقوبات اقتصادية (أحادية الجانب) ضد الدول المضيفة، من خلال معارضتها للمقاطعة الاقتصادية للدولة المضيفة تجنبا للخسائر التي قد تتكبدها نتيجة هذه المقاطعة.

أما من الناحية الاقتصادية:

-تساهم الشركات المتعددة الجنسيات بشكل كبير في نقل رؤوس الأموال خارج الدولة الأم عن طريق الاستثمارات الموجهة لصالح الدول المضيفة.

-سعي الشركات المتعددة الجنسيات للتهرب الضريبي واتباع الطرق غير المشروعة لتجنب الضرائب الكبيرة.

–انتاج سلع منافسة للمنتوج الوطني للدولة الأم مما يؤدي إلى تراجع صادرات الدولة الأم إلى الدول المضيفة والذي بدوره يحدث خلل في ميزان المدفوعات للدولة الأم.

قائمة المراجع

– طلعت جياد لجي الحديدي، المركز القانوني الدولي للشركات متعددة الجنسية، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.

– عمر سعد الله، القانون الدولي للأعمال، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2010، ص 143.

– مبروك غضبان، المدخل للعلاقات الدولية، دار العلوم للنش والتوزيع، الجزائر، 2007.

–عبد الرحمان لحرش، المجتمع الدولي، التطور والأشخاص، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر 2007.

– القواعد المتعلقة بمسؤولية الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الاعمال في مجال حقوق الانسان، المعتمدة في 13 أوت 2003، متاح على الرابط التالي:

http://hrlibrary.umn.edu/arab/norms- Aug2003.html

شبكة الحقوق-جامعة الطارف

أستاذة/ بوعقية نعيمة